

ثلاثة احوال احدهما كونه من ابي حنيفة ومالك والشافعي
 تنحل البين وان بانث بالثلاث والثالث وهو الاصح انه
 متى طلقتها فلا تبايناً ثم تزوجها وان لم يحمد فعل المحلوف
 عليه انحلت البين على كل حال وقال احمد تعود البين متى
 ان بانث بالثلاث او بما دونها اما اذا حصل فعل المحلوف
 في حال البينونه فقال ابو حنيفة والشافعي ومالك في المشهور
 عنه لا تعود البين وقال احمد تعود البين بعود النكاح
فصل وتنفق الابيمة الاربعه على ان الطلاق في البين
 المدخول بها او في طهر جامع فيه محرماً الا انه يقع وكذلك
 جمع الطلاق الثلاث محرماً ويقع واختلف بعد وقوعه
 هل هو طلاق سنة او بدعه فقال ابو حنيفة ومالك هو
 طلاق بدعه وقال الشافعي هو طلاق سنة وعن احمد
 روايتان كالمدحيم اختاره الخريجي انه طلاق سنة و
 اختلفوا فيما اذا قال انت طالق مثل عدد الرومل والتراب
 فقال ابو حنيفة يقتضي طلاقه تبين المرأة بها وقال
 مالك والشافعي واحمد يقع به الثلاث **فصل**
 وانفقوا صحاب ابي حنيفة ومالك واحمد على ان من قال لزوجه
 ان طلقك ما انت طالق قبله ثلاث في الحال وتنفقوا صحاب
 الشافعي ثم

ثم اختلفوا طلقها بعد ذلك رفع طلقه بخبره ويقع بالشرط
 اتمام الثلاث في الحال واختلفوا صحاب الشافعي في ذلك فالاصح
 الرافي قال في الروضة ولفظه به او لم يرفع الخبره فقط
 رفعاً للدور وقال الهنزي وابن سريج وابن العباد والشافعي
 ابو حامد وصاحب المذهب وغيرهم لا يقع طلاق اصله
 وتحي ذلك عند نص الشافعي ومن الصحابه من يقول يقع
 النكاح منه لمذ هو الجماعة **كتاب الكنايا** واختلفوا في
 الكنايا الظاهرة وهي حامية وبرية ورايت وتبه و
 تبلة وحبل على عار بكرة وانت حره وامرك بيذكر المحترم
 والحقي باهلك هل يفتقر الي نية فقال ابو حنيفة والشافعي
 واحمد يفتقر الي نية ادلته حال وقال مالك يقع الطلاق
 وهو يفتقر بحجر الفظ ولو نظم الي هذه الكنايا
 دلالة حال من الغضب او ذكر الطلاق وهو يفتقر الي
 النية امره قال ابو حنيفة ان كان في ذلك في ذكر الطلاق
 وقال لمراده لم يصدق في جميع الكنايا وان كان في
 حال الغضب ولم يجر للطلاق ذكر لم يصدق في ثلاثة
 الفاظ اعتدي واختار يوامرل بيذكر ويصدق في غيرها
 وقال مالك يجمع الكنايا الظاهرة متى قالها مبتدئاً او